محاضرات ملتقى الحريات والمجتمع المدني:

المحاضرة 01: تعريف الحرية وحقوق الإنسان.

الحريّة لفظ عام مُختلف عليها من حيث التعريف والمضمون، فكل مجتمع يعرفها ويحجّم نطاقها بناءً على ثقافته وعاداته، إلا أنّ مفهوم الحرية يشير وبشكل عام لدى أهل الاصطلاح إلى تلك القيمة الضامنة لحصول الإنسان على كافة حقوقه المُقرّة دون خرق، أو وجود عائق ينتهك أياً منها، هذه القيمة هي هدف إنسانيّ يناضل لأجله بنو البشر، ويسعون لتحقيقه قدر ما استطاعوا.

تعد حرية الرأي و التعبير من الحريات الأساسية الهامة التي يجب أن تراعى في دولة تحترم حقوق الإنسان ، وحق حرية الرأي و التعبير يعني قدرة الإنسان على تبني الآراء و الأفكار التي يريدها دون أي ضغط و إجبار إضافة إلى القدرة على التعبير عن هذه الآراء باستخدام كافة الأساليب و الوسائل من أجل ضمان ممارسة هذه الحرية.

في ظل الثورة التكنولوجيا التي يشهدها العالم في ظل العولمة أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تجعل العالم قرية كونية صغيرة و ذلك بسبب الانتشار الواسع للمعلومات ، وسهولة التواصل بين الأفراد رغم تباعدهم من الناحية المكانية و الجغرافية، وعليه لقد أسهمت هذه الثورة في إنعاش رغبة الإنسان في ممارسة حرياته و أهمها حرية الرأي و التعبير ، إذ تكمن أهمية هذه الحرية في كونها أساس التغيرات التي تحدث بدءا من الإنسان انتهاءا بالأمة و العالم، فمن خلال التعبير عن الرأي يمكن توجيه مجموعة كبيرة من الأشخاص لاتجاه معين أو القدرة على تغيير سلوكيات الأفراد .

فيما يتعلق بحرية الرأي و التعبير في العالم العربي كلنا يعلم بموجة التغيير التي حدثت في بعض الدول العربية وهو ما عرف بثورات الربيع العربي، حيث بدأت الشعوب العربية تطالب و بقوة للحصول على حريتها في إبداء الرأي و التعبير من خلال شتى الوسائل بحجة أنه من خلال هذه الحرية يمكن الحصول على الحقوق ووقف الانتهاكات الحقوقية التي تتعرض لها الشعوب هذا من جانب ، لكن ما بدا من خلال تجربة الدول العربية و

رغبتها في الانتقال الديمقراطي عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي أحدث حالة من عدم الاستقرار واللاأمن مما جعل الدول تضطر إلى فرض قيود على شبكات التواصل الاجتماعي ومراقبتها.

المحاضرة 02: التدخل الإنساني والحريات.

عرفت العشرية الأخيرة تحولا جذريا في المفاهيم السياسية الدولية، بفعل انهيار الكتلة الشيوعية وظهور الكتلة الغربية كقطب مهيمن ووحيد على الساحة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبدأ التأكيد نفعيا وعمليا لمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات، ويعد" التدخل الإنساني "أحد أهم المفاهيم التي أحدثت ثورة في مفهوم الدولة كونها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

فالتدخل بدوره وصف ينطبق على مجموعة من الأنشطة، يحمل كلا منها وصفا آخر، مثل التهديد بالقوة، تهديد السلام، انتهاك السلام، استخدام القوة، العدوان، الدفاع الشرعي الجماعي، الدفاع الفردي، وقد تتساوى هذه التعبيرات أو تتفاوت، أو يشتمل بعضها البعض الآخر، وفي الوقت نفسه فإن عبارة التدخل هي الأكثر عمومية من بين هذه التعبيرات.

والغاية المرجوة من التدخل هي التزام الدول والأفراد بواجب مقدس ألا وهو حماية حقوق الإنسان من الانتهاك وامتهان الكرامة الإنسانية، لذلك يقسم القانون الدولي مجال حقوق الإنسان إلى شقين رئيسيين :الأول القانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يعالج موضوع حقوق الإنسان في وقت السلم، اعتمادا على مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948وما تبعه من مواثيق دولية كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويندرج ضمن هذه الفئة مبدأ المساواة، حماية الحياة الشخصية، وحرية الرأي والاجتماع والتجمع، أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيشمل كل من الحق في العمل والحق في الإضراب، والحق في التربية والصحة.

هذا بالإضافة للاتفاقيات الخاصة كالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، الاتفاقية المناهضة للفصل العنصري، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل. أما الشق الثاني فهو القانون الدولي الإنساني والذي يعالج موضوع حقوق الإنسان في وقت الحروب

والتراعات المسلحة، ويهتم بالضحايا من المدنيين والعسكريين، لعل أهم الاتفاقيات الخاصة به: اتفاقيات جنيف الأربعة 1949 ، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، الاتفاقية المناهضة للتعذيب.

للوقاية من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان عملت الدول على تأسيس محاكم عسكرية دولية تختص بمتابعة مرتكبي هذه الجرائم قضائيا، لعل أهمها محكمة نورمبرغ بألمانيا، ومحكمة طوكيو باليابان.

المحاضرة 03: تعريف المجتمع المدني.

عبارة " المجتمع المدني " تعني ذلك المجتمع الذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له. إن هذا التصور، المتطابق مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر، يتفق وأفكار معينة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني. وبحسب هذا الافق المعرفي فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار، يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك، بحسب القواعد التي اختطوها، والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها.

وظائف المجتمع المدني:

أ- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط السلوك.

ب- تحقيق الديمقراطية يتم من خلال المجتمع المدني قيام الأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية

,والاشتراك الاختياري في الحياه العامة , وفي المجال السياسي ويتم ذلك عن طريق إن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوق الديمقراطية.

ج- التنشئة السياسية والاجتماعية من خلال غرس لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته , وعلى رأسها الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية , والمبادرة بالعمل الإيجابي , والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية.

المحاضرة 04: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

لقد تطور مفهوم الديمقراطية في عصرنا فلم تعد ترتكز على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة أو مجرد آلية انتخابية بل اتسع ليشمل المشاركة في اتخاذ القرار في إطار مايسمى بالديمقراطية التشاركية التي تقوم على التداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الإنسان والحريات لذا كلما كانت الديمقراطية كان المجتمع المدني قوي فالعلاقة بن المجتمع المدني والديمقراطية علاقة ترابط لان المجتمع المدني ينشط ويقوى في إطار ديمقراطي.

المحاضرة 05: المواطنة والمشاركة السياسية.

تعتبر المشاركة السياسية(- المشاركة في الانتخابات، والعضوية في الأحزاب السياسية ومؤسسات

المجتمع المدني، و الانخراط في النقابات، والجمعيات، و غيرها)- عماد الديمقراطية، وترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع وتنشئته الاجتماعية، والسياسية، والثقافية فلا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية ديمقراطية، وعن تواصل على درجة كبيرة من الوعي، والرقي دونما الحديث عن مجتمع يقوم على مواطنة فاعلة تضمن الحد الأدنى من الاهتمام بالشأن السياسي داخل مجتمع ما بشكل يظهر لنا مستويات أفضل للمشاركة السياسية تنعكس على جميع المجالات الأخرى.

تُعد المواطنة الركيزة الأساسية للديمقراطية على أساس أنه لا يوجد مجتمع يقوم على مبادئ الديمقراطية لا يعتمد في قيامه على المواطن كأهم ركن من أركان الدولة، وله تأثير في جميع المجالات لذلك حظيت هذه الفكرة باهتمام الفقهاء، والقانونيين.

وعليه، وباعتبار المواطن حلقة أساسية في الدولة، ومحور جميع العمليات خاصة في الدول التي تتبنى النظام الديمقراطي **الذي" يميز بين المواطنين Citizens ، والتابعين Subjectsفي الأنظمة الاستبدادية.**

على أساس فكرة المواطنة، وتعطي للمشاركة في الحياة السياسية اهتماما واسعا، فإن الجزائر، وفي هذا السياق جسدت هذا التوجه من خلال مختلف القوانين بتكريس العديد من الآليات القانونية التي تدعم المشاركة السياسية.

المحاضرة 06: تاريخ المجتمع المدني في الجزائر.

عرفت الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ تطبيقاته خصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بتشعباتها السوسيولوجية والفكرية، وتلقفت بعض القوى الاجتماعية والسياسية هذا المفهوم وتبنت أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، خصوصًا بعد دستور 1989.

غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر تأثر بالوضع الأمني الذي عاشته البلاد خلال سنوات الجمر؛ مما جعل أداءها لصيقًا بالأداء الحزبي، بحيث ظهر نشاطها كرجع صدى للأداء الحزبي الجزائري الهزيل؛ إذ رغم العدد الضخم الذي يتناسل سنويًا لتعداد الجمعيات إلا أن أداءها ظل مشوبًا بعلاقة حذرة، أما علاقة هذه الجمعيات والأحزاب فهي علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار.

إن حراك الجمعيات هو رجع صدى للحراك الحزبي، وبما أن الحراك الحزبي منمط ومندمج ويعبر عن صيغة إقصائية لوجود أية طبقة سياسية معارضة بالمعني الحقيقي، فإن الحراك الجمعياتي لن يحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع المجتمع إذا بقي رهان الجمعيات على الأحزاب. ومن ملامح الاختلال في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات، التداخل وثنائية الجمعيات السياسية الحزبية والأحزاب الجمعوية حيث العلاقة الزبائنية قائمة على المصلحة بين من يدفع ماليًا ومن ينتفع سياسيًا ومن يحترف إعلاميًا.

المراجع المعتمدة:

1/ عبد الوهاب عمروش، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

2/ نسيم رشاشي، مبدأ المواطنة والمشاركة السياسية في الجزائر، مجلة الفكر، ع.03، (2020)، 163-182.

3/ آيت عبد المالك نادية، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد، مجلة دراسات وأبحاث، ع.02، (جوان 2019)، 179-195.

04/ بوحنية قوي،2014، المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجية السلطة والتغيير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/03/201431091032346288.html ، 2021/01/12.